العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

للشعب العراقي مشكلتان، إيران وكردستان

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لا يمكن وضع الأفراح الشعبية الهادرة الشاملة التي اجتاحت مدن العراق وقراه، في الداخل، والمغتربين في أرجاء الدنيا الواسعة، في خانة الأفراح الكروية الاعتيادية، أبداً.

بل هي فعلٌ سياسي بامتياز عبّرت به الملايين العراقية عن استبشارها بهذه الهزيمة الرمزية الإيرانية، تعبيرا صريحا واضحا عن مدى ما تكنه من بغض عميق للنظام الإيراني، رغم أن اللاعبين الإيرانيين المهزومين ليسوا من قادة النظام، ولا من الممثلين الرسميين للولي الفقيه في هذه المباراة التي جاءت في وقتها المناسب، تماما، دون أدنى شك.

الضرر الذي تلحقه الأحزاب الكردية بالعراق لا يقل عن خطر إيران ومن الضروري أن نبحث عن حل جذري ونهائي لازدواجية الولاء المزمنة لدى قادتها، وأن نضع نقاطنا ونقاطهم على الحروف

لم يكن هذا الكره الهائل للنظام الإيراني، ناجما فقط عن مسؤوليته عن ويلات الخراب والدمار والفساد والفقر والظلم التي حلت بالشعب العراقي في الأعوام العشرة الأخيرة، بل هو بسبب السجل الإيراني الأسود الغارق في الدم العراقي البريء منذ أواخر حكم الشاه رضا بهلوي مرورا بالأربعين سنة من حكم الخميني وورثته المعممين.

فلولا الدعم العسكري والمالي والسياسي، الذي قدمه الشاه للقيادات العشائرية الكردية، في أواسط السبعينات، لما بالغ صدام في قتال المسلحين التابعين لتلك القيادات، التي تعد، بكل الحسابات والمقاييس، خارجة على القانون وعلى الوطنية والوفاء.

ولولا ذلك التحالف لما اضطر صدام حسين إلى توقيع اتفاق الجزائر مع الشاه عام 1975 لينهي به الدعم الإيراني لقوات الملا مصطفى البارزاني، مقابل نصف شط العرب.

ولولا اتفاق الجزائر الذي مزقه صدام، بعد ذلك، لما اندلعت حربه مع إيران الخميني لتستمر ثماني سنوات، فتأكل الأخضر واليابس في العراق وإيران، على حد سواء.

ولولا حرب صدام مع إيران لما اضطر إلى احتلال الكويت. ولولا احتلاله للكويت لما سقط النظام. ولولا سقوط النظام على أيدي قوات الغزو الأميركي لما ولد هذا النظام الموبوء ولَما كُتب ذلك الدستور المغشوش، ولما سقط العراق في نفق الخراب المظلم الطويل، الذي لم ولن يخرج منه إلا بزوال الأسباب الحقيقية، التي قادت إليه.

ومن المسلم به والمعروف والمكشوف لكل ذي عينين وأذنين من العراقيين، أن إيران هي العدو رقم واحد. ويدخل في معسكرها جميع الأحزاب والميليشيات الشيعية العراقية، وسنة السفارة الإيرانية، وحزب جلال الطالباني، وبعض الانتهازيين من الكورد الآخرين.

كما لا يقل الضرر الذي ألحقته وتلحقه الأسرة البارزانية بالعراق وأهله عن الدور الإيراني التخريبي بأي حال من الأحوال.

وهذا ما يجعل من الضروري والملحّ جدا، أن نبحث عن حل جذري ونهائي لازدواجية الولاء المزمنة لدى قادة الأحزاب الكردية، وأن نضع نقاطنا ونقاطهم على الحروف.

فمذ أول أيام تأسيس الدولة العراقية في العام 1921 لم تهدأ جبهات الحروب الداخلية بين الحكومات العراقية المتعاقبة وبين طلاب السلطة الكورد، إلا لماما. وحتى حين كانت نارها تنطفئ قليلا، من حين إلى آخر، كانت شرارتها تبقى متوهجة تحت الرماد.

لم يتردد طلاب السلطة الأكراد المهووسون بالسلطة وأمجادها وأموالها في قبول أي دعم سياسي أو عسكري، مهما كان، وأيا كان.

ومنذ عام 1921 وهم يتظاهرون

بأنهم فقط ضد الحكومات الاستبدادية العراقية، وأنهم يناضلون، مع قوى التحرر العربية العراقية الأخرى، من أجل تحرير الشعب العراقي من الدكتاتورية، ومن أجل إقامة نظام ديمقراطي عادل وعاقل يوفر حياة كريمة للمواطن، مهما كان دينه أو قوميته وطائفته.

حتى أن كثيرين من العراقيين غير الكورد قاتلوا في صفوفهم إيمانا منهم بوحدة قوى الحرية والديمقراطية، وتعلقا بأمل تحرير الوطن كله من ربقة الاستبداد والعنصرية والطائفية البغيضة.

لكنَّ الذي تلى سقوطَ نظام صدام حسين من أحداث وتقلبات وتحالفات وصراعات، أثبت أن قادة الأحزاب الكردية انتهازيون بامتياز. فقد تحالفوا مع إيران وأحزابها الرجعية الطائفية العميلة الفاسدة، واقتسموا معها الغنيمة دون وازع من وطنية ولا ديمقراطية ولا عدالة ولا ضمير.

وبين هذا وذاك نزف دم كثير، واحترقت بنار الحروب مدن وقرى عديدة، عربية وكردية معا، ودفن أهلها تحت أنقاضها.

هذا الوضع لا يُحتمل وينبغي أن ينتهي. فلا كردستان العراق دولة مستقلة وتتعامل مع جارتها الدولة العراقية معاملة الجيران والأشقاء، ولا هي جزء حقيقي من الدولة العراقية، له ما لأي جزء من الوطن من حقوق، وعليه ما عليه من واجبات.

فليس مسموحا لأي عراقي بأن يعمل في أي من دوائر حكومة الإقليم، حتى لو كان واحدا من مواطنيها المقيمين ضمن حدودها، بل إن العراقي الزائر للسياحة، لا يدخلها إلا بتأشيرة صعبة وغير متاحة لمن يريدها. كما أن جيش الدولة العراقية ممنوع من دخول الإقليم، وليس مسموحا لحكومة المركز بأن تعرف كم يقبض حكام كردستان وكم ينفقون وأين ينفقون، ولا ماذا يبيعون وماذا يشترون.

في المقابل يستحوذون على نسبة كبيرة من أموال الشعب العراقي، ويحتلون رئاسة الجمهورية وعددا كبيرا من المواقع الحساسة الرئيسية الأخرى، ويقيمون ويتملكون ويترشحون ويَنتخبون ويُنتخبون في أية محافظة من محافظات العراق، دون قيد أو شرط، حالهم حال أي عراقي آخر ينتمي إلى هذا الوطن المسكين.

وها هم اليوم، والانتفاضة الباسلة تقف بشجاعة وصمود لإقالة النظام الفاسد وتعديل الدستور ومحاسبة الفاسدين، يقفون بصلابة ضد مطالب الشعب العراقي المنتفض، ويرفضون إقالة عادل عبدالمهدي الملطخة يداه بدماء خيرة شباب الوطن.

كما أنهم يرفضون أي تعديل أو تغيير في الدستور الأعرج الذي فصلوه على مقاسهم، في غفلة أو جهالة أو انتهازية من أحزاب إيران الفاسدة، حين دسوا فيه المادة 142 التي تحدد خطوات عدة لإجراء أي تعديل عليه، أولها التصويت على التعديل في البرلمان، ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي العام، ويكون باطلاً إذا اعترضت عليه أغلبية المصوتين في ثلاث محافظات. أليس هذا منتهى الخبث والغدر والأنانية والفساد؟

ماكرون «بونابرت» والكسوف الأوروبي في العلاقات الدولية

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

يركز الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الأسابيع الأخيرة على مقاربات نظرية تتصل بالسياسة الخارجية والتوازنات العالمية، إذ أعلن خلال مؤتمر السفراء الفرنسيين، في أغسطس الماضي: "إننا نعيش نهاية عصر الهيمنة الغربية على العالم وصعود قوى مثل روسيا والصين والهند".

وعشية الذكرى السبعين لتأسيس حلف شمال الأطلسي اعتبر ماكرون أن الناتو في حالة "موت سريري" في سياق مقابلة مع مجلة "الإيكونومست" البريطانية. وحذر في تلك المقابلة أيضاً من وجود أوروبا على حافة الهاوية وتحدث عن احتمال اختفائها عن مسرح اللعبة الدولية، إذا لم تتمكن من استعادة مقومات القوة وتبلور سياسة دفاعية وخارجية متماسكة.

بيد أن طموحات الرئيس الشاب ومبادراته منذ وصوله إلى قصر الإليزيه، لم تنجح في تسجيل أي اختراق ملموس، وذلك لعدة عوامل موضوعية ولأسلوب ماكرون نفسه. ولذا يبقى الأهم أن يقترن التوصيف الصحيح لأحوال أوروبا والعالم بخطوات ملموسة أو منتجة في عالم "الفوضى الدولية".

منذ انتخابه في مايو 2017 سعى ماكرون للاقتداء بالرئيسين السابقين الجنرال شارل ديغول وفرنسوا ميتران وتقليدهما استناداً إلى تاريخ فرنسا في مجمع الأمم، لكنه حاكى أيضا سيرة الإمبراطور الشاب نابليون بونابرت ودوره في صناعة الأمجاد الفرنسية الغابرة. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يلجأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الخلط المقصود بين ماكرون ونابليون، ليس لأنه مولع باستخلاص مقارنات تاريخية، بل للرد على انتقادات ماكرون له حول الانسحاب من سوريا وترك الأكراد لمصيرهم بعد قتالهم مع "التحالف الدولي ضد داعش".

وفيما يتجاوز مناكفات أو تانغو ترامب-ماكرون، يبدو أن نهج الرئيس الفرنسي وسياساته المتغطرسة حسب البعض، لا يلقيان الترحيب ولا يحصدان النتائج عند غالبية المعنيين.

في الملف النووي الإيراني أدى إصرار الرئيس الفرنسي على دوره الوسيط وحماسه لترتيب التفاوض بين واشنطن وطهران بالمرشد الإيراني علي خامنئي إلى نعت ماكرون بـ"الساذج أو المتواطئ مع الأميركيين".

أما في إطار الملف السوري ومكافحة الإرهاب والعملية التركية الأخيرة في الشمال السوري، فقد تعوّد الرئيس رجب طيب أردوغان على مهاجمة نظيره الفرنسي. وقام أخيراً بذلك من على منصة البيت الأبيض معتبراً أن حديث ماكرون عن "الموت السريري" لحلف الناتو غير مقبول، مع أن تصريحات الرئيس الفرنسي أتت في سياق استنكاره لتصرفات تركيا "العضو في حلف شمال الأطلسي" وللموقف الأميركي منها.

على صعيد العلاقة ما بين ضفتي الأطلسي، لم يتردد ماكرون في وضع الإصبع على الجرح غامزاً من قناة الرئيس دونالد ترامب، الذي يتعامل مع "حلف شمال الأطلسي كمشروع تجاري وأنه مقابل المظلة الاستراتيجية التي توفرها الولايات المتحدة لأوروبا، تطلب واشنطن الهيمنة التجارية والاقتصادية".

وبالرغم من دعوته إلى إقامة ركيزة أوروبية لحلف شمال الأطلسي في ظل أحادية وانعزالية أميركية ترتسم في الأفق، لاقى تقييم ماكرون الاستهجان والنقد من قبل مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي الذي لا يزال يشيد بدور الناتو (الذي كان يتم التعويل عليه بعد الحرب الباردة ليكون شرطي أو جندرمة العالم حسب الرغبة الأميركية).

أما الشريك الأوروبي الأول لفرنسا، أي المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فقد تحفظت على الرؤية الراديكالية لماكرون، فيما أدانت بولندا وعدة دول أوروبية مقاربة ماكرون.

لكن الترحيب أتى من روسيا التي اعتبرت كلامه من ذهب. وسجلت زيارة ماكرون الأخيرة إلى الصين نجاحاً كبيراً في عدة ملفات، علماً أن الصلة الفرنسية مع الهند متقدمة في أكثر من مجال.

وهكذا يتضح أن الرئيس إيمانويل ماكرون يسعى للتأقلم مع تطور النظام الدولي في سياق إعادة تشكيله ويحاول الحفاظ على موقع فرنسا وأوروبا فيه.

في العودة للبعد التاريخي، منذ بداية الجمهورية الخامسة في العام 1958 تخطت فرنسا وزنها سياسياً واستراتيجياً. وتم تحقيق ذلك من خلال تحديد أهداف واضحة، وذلك باستخدام جميع الأدوات الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة الصلبة على أكثر من مسرح، والاستفادة من وزن المجموعة الأوروبية ومن عضوية باريس الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

بالنظر إلى الحمض النووي التأسيسي لتركيبة البلاد والمؤسسات، تقود الرئاسة الفرنسية السياسة الخارجية وتدير الأوركسترا لتطبيقها. وفي هذا المجال يسير ماكرون على خطى أسلافه السبعة. لكن تصميمه ومبادراته يصطدمان بالتراجع النسبي لأوروبا عامة ولفرنسا خاصة، في ظل عدم امتلاكها وحدها إمكانيات تنفيذ سياسة طموحة على مستوى كوني.

ولهذا بالرغم من اندفاع ماكرون الشاب وميله إلى الاضطلاع بمسؤوليات تاريخية في قيادة الدبلوماسية الأوروبية، تبقى هذه القيادة افتراضية في ظل ألمانيا مشلولة عملياً بوجود ائتلاف كبير غير متجانس ومستشارة بمثابة بطة عرجاء في ختام حياتها السياسية.

ويزداد الموقف تعقيداً مع المملكة المتحدة المنشغلة بتداعيات البريكست، ومع إيطاليا غير الواثقة بخيارها الأوروبي وإسبانيا التي تعاني من عدم استقرار في حكمها.

طموحات الرئيس الفرنسي الشاب إيمانويل ماكرون ومبادراته منذ وصوله إلى قصر الإليزيه، لم تنجح في تسجيل أي اختراق ملموس

استناداً إلى الهشاشة الاستراتيجية الأوروبية وبدء الاستنكاف الأميركي عن القيادة السياسية والعسكرية للغرب، يراهن إيمانويل ماكرون على بديل أوروبي، لن يتكون بانفتاح على روسيا من دون مقابل، ولن يتوافر من دون تشاور مسبق مع الشركاء، واستنهاض لمشروع أوروبي يزداد الاحتجاج عليه في الداخل الفرنسي.

ولذا فإن خوف ماكرون الكبير هو خيبة أمل فرنسا من رئاسته، ويذكرنا ذلك بشكل غريب بما جرى منذ أربعين عاماً مع رئيس شاب مماثل وإصلاحي بشخص فاليري جيسكار ديستان.

ولذا يركز التوجه الأوروبي لماكرون على منع صعود زعيمة اليمين الوطني المتطرف مارين لوبان. ومن هنا تتنكر أحياناً سياسته الداخلية بثوب سياسة خارجية لن تحدث الفارق المنتظر.